الإصدار الثالث والعشرون
المجلد (6) العدد (3)
25 أغسطس 2026
المجلة الدولية للنشر العلمي

دور المصارف الاسلامية في تنمية الاقتصاد الفلسطيني
(دراسة حالة البنك الاسلامي العربي 2015-2022)

أحمد كاظم دياب دغمش
(طالب دكتواره في الاقتصاد – جامعة القران الكريم)

الملخص
هدف البحث إلى التعرف على دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ممثلة في البنك الاسلامي العربي في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين ، وتم استخدام المنهج الوصفي حيث تم الاستعانة بالمنهج الكمي لدراسة وتحليل البيانات باستخدام النسب المالية والمعدلات كأداة من أدوات التحليل، وهي تعتبر من أكثر الوسائل استخداماً، ومقارنة النسب والمعدلات، و من أهم نتائج البحث التي توصلت اليها الدراسة أن حجم الموجودات الاجمالية في البنك الاسلامي العربي كانت عام 2015 (651) مليون دولار و زادت هذه الودائع إلى (1,661) مليون دولار في نهاية عام 2022، بزيادة بلغت (1,010) مليون دولار، وبلغ حجم الودائع الاستثمارية في البنك الاسلامي العربي عام 2015 (340) مليون دولار، في حين زادت هذه الودائع إلى (903) مليون دولار في نهاية عام 2022، بزيادة بلغت (563) مليون دولار و وتضاعفت بنسبة زيادة بلغت حوالي(166%) خلال سنوات البحث، وزادت قيمة الموارد الذاتية للبنك من (65) مليون دولار الى (105) مليون دولار بنسبة زيادة بلغت (66 %) و يمثل راس المال المدفوع نسبة (73 %) من إجمالي الموارد الذاتية للبنك عن سنوات البحث ومثلت التمويلات الائتمانية المباشرة و بلغت نسبتها (96 %) من إجمالي توظيفات البنك عن سنوات البحث و زادت قيمة التمويلات الائتمانية المباشرة للبنك من (311) مليون دولار الى (1028) مليون دولار بنسبة زيادة بلغت (231 %) خلال سنوات البحث، ومن أهم توصيات البحث ضرورة سعي المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين إلى زيادة وتوسيع حزمة تمويلاها للقطاعات والمشروعات الاقتصادية الإنتاجية والتنموية الداعمة للاقتصاد الفلسطيني، و ضرورة تغيير توجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين نحو الاستثمارات والتوظيفات طويلة الاجل وليس قصيرة الاجل والتي حيث تكاد تشكل معظم استثمارات هذه المصارف الى التوجه نحو الاستثمارات التنموية ذات الآجال الطويلة، وضرورة تقليل تركيز المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين لأسلوب المرابحة والتسهيلات الائتمانية المباشرة على حساب صيغ التمويل الاسلامية الأخرى .
الكلمات المفتاحية : التنمية الاقتصادية، البنك الاسلامي العربي، الموارد المالية ، التوظيفات الاجمالية، صيغ التمويل الاسلامية.

Abstract:
The research aimed to identify the role of Islamic banks operating in Palestine, represented by the Arab Islamic Bank, in financing economic development in Palestine. The descriptive approach was used, as the quantitative approach was used to study and analyze data using financial ratios and rates as a tool of analysis, which is considered one of the most widely used methods, and to compare ratios and rates. One of the most important research results reached by the study is that the size of the total assets in the Arab Islamic Bank was (651) million dollars in 2015, and these deposits increased to (1,661) million dollars at the end of 2022, an increase of (1,010) million dollars, and the size of investment deposits in the Arab Islamic Bank in 2015 amounted to (340) million dollars, while these deposits increased to (903) million dollars at the end of 2022, an increase of (563) million dollars and doubled by an increase rate of about (166%) during the research years, and the value of the bank's own resources increased from (65) million dollars to (105) million dollars by an increase rate of (66%), and the paid-up capital represents (73%) of the bank's total own resources for the research years, and represented direct credit financing and amounted to (96%) of the bank's total investments for the research years, and the value of the bank's direct credit financing increased from (311) million dollars to (1028) million dollars, an increase of (231%) during the research years. The most important recommendations of the research are the necessity for Islamic banks operating in Palestine to seek to increase and expand their financing package for productive and developmental economic sectors and projects that support the Palestinian economy, and the necessity of changing the orientation of Islamic banks operating in Palestine towards long-term investments and employment, not short-term ones, which almost constitute most of the investments of these banks, to focus on long-term development investments, and the necessity of reducing the focus of Islamic banks operating in Palestine on the method of Murabaha and direct credit facilities at the expense of other Islamic financing formulas.
Keywords: Economic development, Arab Islamic Bank, financial resources, total investments, Islamic financing formulas.

المقدمة:

تلعب المصارف الإسلامية دوراً رئيسياً في التنمية الاقتصادية لأنها ذات سمات وخصائص تنموية مميزة ، و ذات منهج خاص في التأثير الفعال على القطاعات الاقتصادية، بتقديمها التمويل اللازم لتنمية القطاعات الاقتصادية من خلال إمكانياتها القوية في جذب المدخرات وتعبئة الموارد المالية وتقديم تمويلاتها بأساليب وصيغ تمويلية ذات طابع تنموي، و من المعلوم أن أي تنمية اقتصادية واجتماعية لابد لها من توفر تمويلات واستثمارات تضخها في شرايين القطاعات الاقتصادية ، ولابد لكل استثمارات من مدخرات تقابلها ، ويعد التمويل والاستثمار هما جناحا عملية التنمية الاقتصادية ، ومن هنا تنبع أهمية المصارف كونها تجمع و تضطلع بهاتين المهمتين المكملتين لبعضها البعض ، والتي لا يمكن إغفال أثريهما الفعال على التنمية الاقتصادية .

من هنا فقد جاء هذا البحث في محاولة للإجابة على السؤال الرئيس : ما دور المصارف الإسلامية العاملة في تمويل القطاعات الاقتصادية في فلسطين ؟

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة على السؤال الرئيس التالي، ما دور المصارف الاسلامية في تنمية الاقتصاد الفلسطيني (2015- 2022) (دراسة حالة البنك الاسلامي العربي) ؟

وينبثق عن هذا السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية :

1. **السؤال الأول :** ما حجم الموجودات الإجمالية للبنك الاسلامي العربي في فلسطين للأعوام من 2015 إلى 2022 م ؟ وما مقدار ونسبة نموها السنوية ؟
2. **السؤال الثاني** : ما حجم الحسابات المطلقة (الودائع الاستثمارية) في البنك الاسلامي العربي في فلسطين خلال الأعوام من 2015 إلى 2022 م ؟ وما مقدار ونسبة نموها السنوية ؟
3. **السؤال الثالث :** ما حجم الموارد الذاتية وما هي مكوناتها في البنك الاسلامي العربي في فلسطين خلال الأعوام من 2015 إلى 2022 م ؟ وما مقدار ونسبة نموه السنوية ؟
4. **السؤال الرابع :** ما حجم التوظيفات الإجمالية في البنك الاسلامي العربي في فلسطين خلال الأعوام من 2015 إلى 2022 م ؟ وما مقدار ونسبة نموها السنوية ؟
5. **السؤال الخامس :** ما حجم ونسبة مساهمة البنك الاسلامي العربي في فلسطين في تقديم التمويل بصيغ الاستثمار الاسلامية مثل : بأسلوب المشاركة والمضاربة والبيع التأجيري وغيرها من صيغ التمويل الاسلامية خلال الأعوام من 2015 إلى 2022 م ؟
6. **السؤال السادس:** ما حجم ونسبة مساهمة البنك الاسلامي العربي في فلسطين في تمويل القطاعات الاقتصادية ؟ ما أولويات أجندة تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الأعوام من 2015 إلى 2022 م ؟
7. **السؤال السابع :** ما مساهمة في البنك الاسلامي العربي في توفير فرص العمل في فلسطين في نشر الوعي المصرفي ، خلال الأعوام من 2015 إلى 2022 م ؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التالية :

1 التعرف على حجم التوظيفات الإجمالية والمحلية والأجنبية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ، و الوزن النسبي لكل منهما .
2 التعرف على حجم رأس المال المدفوع في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ، ووزنها النسبي.
3 التعرف على حجم توظيفات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ، بأساليب التمويل المرابحة والمشاركة والمضاربة والتمويل التأجيري ، و الوزن النسبي لكل أسلوب تمويل منها بالمقارنة مع توظيفاتها الإجمالية .
4 التعرف على حجم ونسبة مساهمة المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في تمويل القطاعات الاقتصادية .
5 التعرف على مدى مساهمة المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على توفير فرص العمل المباشرة في فلسطين.

أهمية البحث:

تتمحور أهمية البحث فيما يأتي :

1- يعتبر من الأبحاث القليلة في فلسطين في هذا المجال ، في ظل قلة ومحدودية الدراسات والأبحاث السابقة، التي عالجت موضوع البحث ، والرغبة في تقديم هذا الجهد املاً أن يكون إضافة حقيقية ونوعية في هذا المجال.

2- يسعى البحث لتقييم الأداء الاقتصادي والتنموي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين خلال فترة زمنية(2015-2022) في فلسطين .

3- يزود المهتمين بالمصارف الإسلامية مستثمرين، وإداريين، وعاملين، ومتعاملين وباحثين، في مجال المصارف الإسلامية بالمعلومات، والمؤشرات، والنتائج التي تخدم كل في مجال اهتمامه.

حدود البحث:

الحد المكاني: البنك الاسلامي العربي في فلسطين .

الحد الزماني: الفترة ما بين عامي 2015-2022.

الحد الموضوعي: دور المصارف الاسلامية في تحقيق التنمية في فلسطين .

متغيرات البحث:

المتغيرات المستقلة

- حجم ونسبة التوظيفات الإجمالية في فلسطين .
- حجم ونسبة تمويل القطاعات الاقتصادية في فلسطين .
- حجم ونسبة المساهمة في تمويل القطاعات الاقتصادية بأسلوب المشاركة والمضاربة والبيع التأجيري وغيرها من صيغ التمويل الاسلامية .
- حجم المساهمة في توفير فرص العمل .

المتغير التابع

دور المصارف الاسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين.

الاطار النظري:

1- الأعمال المصرفية و التنمية الاقتصادية :

يعتبر المصرف الإسلامي مؤسسة اقتصادية واجتماعية ومالية ومصرفية، لأنها تهدف إلى تعبئة وحشد مدخرات الأفراد وتوجيهها نحو الاستثمار الحقيقي لخدمة المجتمع، في نطاق أحكام الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، ومن ثم تصحيح وظيفة المال في المجتمع ووضعها في مسارها الصحيح ([1]) ومن الضروري أن يقوم المصرف بالمساهمة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وهو ملزم بمراعاة ما يعود على المجتمع من منافع، وما يلحق به من ضرر، نتيجة قيامه بمزاولة أنشطته المختلفة، فيسعى لتحقيق اكبر نفع ممكن سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، فالتنمية الاقتصادية ورأس المال متلازمان ، فلا يمكن أن تحدث تنمية بدون رأسمال فتكوين وإيجاد رأس المال يمثل اللبنة الأساسية لتمويل التنمية الاقتصادية ، و النظام المصرفي في صورته البسيطة ، هو الآلية التي يتم من خلالها تجميع المدخرات من الجمهور وتقديمها في صورة تمويلات و استثمارات مباشرة وغير مباشرة ، لكافة القطاعات الاقتصادية في الدولة، سواء كانت صناعية أو زراعية أو تجارية أو خدماتية....الخ ([2]) .

---

1. نخبة من أساتذة الجامعات المتخصصين والخبراء ،(برنامج صيغ الاستثمار الإسلامية) ،المجلد الأول، مركز الاقتصاد الإسلامي للبحوث والدراسات والاستثمارات والتدريب ،1996، ص 121 .
1. جبر، هشام ،(دور المؤسسات المالية الإسلامية في التنمية في فلسطين)،ورقة عمل مقدمة للمؤتمر المصرفي الأول في فلسطين، فلسطين، غزة ،مركز رشاد الشوا الثقافي، من 2-3 ديسمبر 1998م،ص89.

ويرى البعض أن "ثمة علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية وتكوين رأس المال ، وان كانا غير مترا دفين ، والواقع أن تكوين رأس المال يمثل عملية بناء الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد بينما تتطلب التنمية استغلال مثل هذه الطاقة من أجل رفع مستويات عيش الجماعة "([3]).

فالمصارف تسعى إلى تجميع الأموال ، وتيسر الحصول عليها، وذلك تعزيزا لطاقة رأس المال، وهذا التعزيز يتمثل بشكل رئيسي في إمكانية المصارف في توسيع قاعدة تمويلاتها، كما أن المصارف لم توجد في الأصل لتكون وكيلا للتنمية بل هي وسيط مالي، ومن هنا فان دور المصارف كوسيط لا يكون مسئولا عن خلق عملية التنمية الاقتصادية، بقدرما تكون مهمته تقديم الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال منح التسهيلات الحقيقية المباشرة وغير المباشرة للقطاعات الاقتصادية([4]).

ويرى البعض أن التنمية في بعدها الاقتصادي يرتبط بالبعد المصرفي بصفة عامة، وبجناحي العملية المصرفية على وجه الخصوص ارتباطا عضوياً ، حيث يرى أن التنمية الشاملة تأخذ طابع الشكل التالي :

شكل رقم (1)

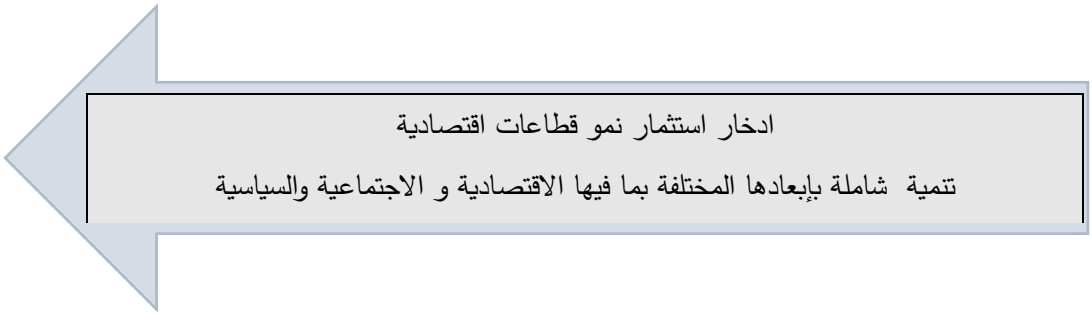

وهذا يوضح أن الجهاز المصرفي يعتبر ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المرجوة في جميع قطاعات الاقتصاد القومي، والمتمثل في القيام بالوساطة المالية، من خلال ميكانيكية تجميع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في الآلات ، والمعدات والأبنية والبنية التحتية والبضائع و الخدمات، وتقدم هذه الميكانيكية الفرصة للاقتصاد القومي للنمو محسنة بذلك المستوى الحياتي للسكان.

مما تقدم يرى الباحث أن النظام المصرفي يقدم فرصة حقيقية لنمو القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تشكل أنشطة الاقتصاد القومي بصورة رئيسية، من خلال تقديم التمويل اللازم لهذه القطاعات، وبهذا يعتبر النظام المصرفي جزءًا لا يتجزأ من الاقتصاد القومي ، ولا يمكن النظر للاقتصاد القومي بمعزل عن النظام المصرفي.

ومما سبق يرى الباحث ضرورة وجود سياسة تمويل واعية وفرص استثمارية حقيقية، تتوافق مع احتياجات التنمية الاقتصادية، تُقدَم لكافة القطاعات الاقتصادية، وتولي اهتمامها للقطاع الإنتاجي الصناعي بشكل خاص، لما له من دور ريادي في إحداث نقلات نوعية في البنية الاقتصادية للمجتمعات.

2- مفاهيم التنمية :

ارتبط ظهور مفهوم ومصطلح التنمية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وأصبحت كلمة **"التنمية"** تحظى باهتمام العالم وأصبحت التنمية عملية ضرورية وحيوية، لتحريك المجتمعات الأقل نمواً في العالم إلى مراحل نمو متقدمة ، وتعددت الكتابات عن التنمية ومفاهيمها المختلفة، وتزايد الاهتمام بها، وتناولها كتاب كثر كلٌ من زاوية اهتمامه وأغرض بحثه.

إن الأصل اللغوي لكلمة تنمية ، هو من مادة :نما ينمو نمواً" بمعنى زاد ، ونما ينمي نَمياً، وأنميت الشيء ، ونميته وجعلته نامياً وبذا فان النمو يعني الزيادة التلقائية كالنبات والشجر وهذا ينسلخ على مادة النمو وموضوعاها ، ويكون النمو عادة بصورة تلقائية بدون تدخل الإنسان ،أما إذا تدخلت إرادة الإنسان نفسه أصبح المقصود هو التنمية ، ألا وهي الزيادة بإرادة الإنسان ([5]) .

2. حبيب ، كاظم، (مفهوم التنمية الاقتصادية)،الطبعة الأولى ، دار الفارابي، الجزائر، 2004.، ص78.
3. حسين ، عادل وآخرون ، (التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل) ، الطبعة الأولى، عمان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي ،2006 ، ص48.
1. ابن منظور،(لسان العرب) ، ص 451 .

وفى إطار تحليل المفاهيم والتعريفات السابقة المرتبطة بالتنمية يمكننا ملاحظة ما يلي :
1- أن التنمية تتطلب جهداً ايجابياً مستمراً لتحسين أوضاع أفراد المجتمع.
2- أن التنمية تعمل على إحداث التغيير من وضع معين إلى وضع أفضل
3- أن التنمية تهتم بكافة القطاعات و المجالات والأنشطة التي تتعلق بحياة ومعيشة أفراد المجتمع.
4- أن التنمية عملية متكاملة تحتاج إلى تخطيط وتنظيم وتنسيق بين القطاعات والتخصصات المختلفة في المجتمع .

3- مفهوم التنمية الاقتصادية

يعرف أحد الكتاب التنمية الاقتصادية بأنها "تتمثل في تغيير البنيانين الاقتصادي والاجتماعي تغييراً من شأنه أن ينقل الاقتصاد القومي من اقتصاد متخلف ، يتميز بانخفاض مستوي الكفاءة الإنتاجية وانحراف البنيان الاقتصادي، إلى اقتصاد متقدم يتميز بارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية في ظل توازن العلاقات الهيكلية بين القطاعات الإنتاجية الأساسية "([6]).

ويعرفها كاتب آخر بأنها "عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن" ، وهذا يعني أن هدف التنمية الاقتصادية الرئيس، يدور حول ازدياد الدخل القومي الحقيقي، فزيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان ، تحكمه بعض العوامل كمعدل الزيادة في السكان ، والإمكانيات المادية والتكنولوجية الملائمة لتلك الدول ، ولعل هذه الزيادة في الدخل مرتبطة أيضاً بإمكانيات هذه الدول المادية والفنية([7]).

ومن هنا نجد أن الاهتمام الأكبر في موضوع التنمية موجه نحو النمو الاقتصادي ، باعتباره العامل الأساسي التي تعتمد عليه وبرغم شبه الإجماع على اعتبار زيادة الدخل القومي الحقيقي، هو الهدف الرئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية وهو أبرز مؤشرات قياسها، إلا أن هناك انتقادات وعدم رضا لاعتبار مؤشر معدلات النمو والناتج القومي، كمؤشر وحيد لقياس التنمية الاقتصادية .

4- أهداف التنمية الاقتصادية

هناك أهداف كثيرة للتنمية الاقتصادية تختلف من مجتمع لآخر حسب ظروفها المختلفة سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، كما أن لكل مرحلة من مراحل التطور و التقدم في المجتمع أهدافها أيضاً، أما الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية فتتلخص فيما يلي ([8]):

- زيادة الدخل القومي الحقيقي

تمثل زيادة الدخل القومي الحقيقي في الدول النامية أول وأهم أهداف التنمية الاقتصادية لتلك الدول، فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها، ويشير اصطلاح الدخل القومي إلى مجموع الناتج القومي من السلع والخدمات النهائية التي تنتجها موارد المجتمع الاقتصادية المختلفة، خلال فترة زمنية معينة.

- رفع مستوى المعيشة

التنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب، وإنما هي وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معان، ذلك لان التنمية الاقتصادية، قد تفلح إلى حد ما في زيادة الدخل القومي، غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغير في مستوى المعيشة وخصوصاً، عندما يكون هناك سيطرة لفئة معينة على مصادر النشاط الاقتصادي في المجتمع، أو عندما تحدث زيادة في عدد السكان بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل القومي.

2. حبيب ، كاظم، (مفهوم التنمية الاقتصادية)،الطبعة الأولى ، دار الفارابي، الجزائر، 2004،ص49.
1. بكري ،كامل ، (التنمية الاقتصادية)، القاهرة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الطبعة الأولى،2015،ص34 .
1. منصور، علي حافظ ، و الروبي، نبيل (مذكرات في التنمية الاقتصادية)،مكتبة عين شمس، القاهرة، 2016 ،ص42

- تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات، هدفاً من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية ، فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض دخلها القومي، وبالتالي من انخفاض متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، فإنها تعاني أيضا من اختلالا في توزيع الدخول والثروات .

- تقديم التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية

يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكلية الإنتاجية ، لان التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي، وزيادة متوسط نصيب الفرد، بل تسعى إلى التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية ، حيث تمد هذه القطاعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة التي تحقق نمو المجتمع و ازدهاره

5- نشأة المصارف الإسلامية في العالم وتطورها .

قطعت المصارف الإسلامية منذ بدء ظهورها في العقد السابع من القرن الماضي، شوطا كبيرا من الزمن استطاعت خلاله تحقيق الكثير من الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية المتميزة للبلدان الإسلامية التي تعمل داخلها . كما استطاعت بفضل من الله إعادة النور إلى التعامل القائم على أحكام الشريعة الإسلامية بين الناس، بعد أن كاد يقرب من التلاشي .([9])

6- مفهوم المصرف الإسلامي:

عرّف (الرفاعي) المصرف الإسلامي بأنه: "مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية وإداراتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامية داخلياً وخارجياً" ([10]) .وعّرفه (خلف) بأن: "كل مؤسسة تُباشر الأعمال المصرفية مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الرّبويّة أخذاً أو عطاءً"([11]) بينما عرّفه (العجلوني) بأنه: "مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي" ([12]) **ويرى الباحث** بأنّه يُمكن تعريف المصرف الإسلامي بأنّه: "مؤسسة مالي مصرفية تزاول أعمالها بقبول الودائع والاستثمارات على أُسَس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام، وباجتناب أي عمل مصرفي يُخالف أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها".

أهداف المصارف الإسلامية

1. توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة .
2. توفير كادر مصرفي متفهم لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي سواء على مستوى التنفيذ أو التخطيط.
3. المساهمة في تطبيق القواعد الشرعية في المعاملات الاقتصادية و الإسلامية بشكل عام.
4. تحقيق هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الإسلامية وذلك من خلال تخصيص مواردها للاستثمار فيها كما وتسعى المصارف الإسلامية إلى العمل على الاكتفاء الذاتي ([13]) .

---

1. جبر، هشام ،(دور المؤسسات المالية الإسلامية في التنمية في فلسطين)،ورقة عمل مقدمة للمؤتمر المصرفي الأول في فلسطين، فلسطين، غزة ،مركز رشاد الشوا الثقافي، من 2-3 ديسمبر 1998م،ص121.
2. رمضان، زياد سليم ، ومحفوظ، أحمد جودة، (إدارة البنوك)، الطبعة الثانية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،1996،ص27.
3. البعلي ، عبد الحميد محمود ، (أساسيات العمل المصرفي الإسلامي الواقع والآفاق) الطبعة الأولى ، القاهرة ، دار وهبة ،1990، ص33.

5. تحقيق الربح وهو أهم الأهداف قاطبة وبدونه لا يستطيع المصرف الاستمرار أو البقاء والربح يهم كل من المودعين وحملة الأسهم .
6. تحقيق الأمان يسعى المصرف إلى العمل في مناخ يتسم بالأمان والبعد عن المخاطر وذلك بإتباعه سياسة التنويع في توظيفاته بدرجة مخاطرة مقبولة زيادة التشغيل من خلال تمويله للنشاطات الاقتصادية سواء الاستثمارية أو الإنتاجية أو الاستهلاكية .

الأعمال و الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية، حيث لا يتصور حدوث عملية تنمية اقتصادية حقيقية في غياب دور فاعل لهذه المصارف، فالمصارف تلعب دور الوسيط المالي بين المستثمرين والمدخرين، كما تقوم بتقديم العديد من الخدمات المالية والمصرفية الأخرى التي تساعد على تسهيل العمليات التجارية في البلاد وتسرع وسائل الدفع والشراء، وتسهل عملية تسوية الاستيراد والتصدير، وبشكل عام تعمل على تسهيل النشاط الاقتصادي وزيادة كفاءته وتسريع نموه، ولعل أهم مدخل اقتصادي يقدمه القطاع المصرفي هو التمويل، فالتمويل مدخل اقتصادي يساهم في العملية الإنتاجية لكافة القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهو الذي يساعد على إنشاء المشروعات الجديدة، و توسيع وتطوير المشروعات القائمة، ما ينعكس إيجابا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين([14])، ولا شك أن نجاح تجربة المصارف الإسلامية، أمر يعود بالعديد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية على المجتمعات التي تعمل بها هذه المصارف ، ولعل الصفة التنموية من السمات الرئيسة للمصارف الإسلامية.

1-3 الودائع المصرفية في المصارف الإسلامية

1- ودائع الحسابات الجارية وتحت الطلب

إن كلمة "حساب جارى" أصبحت اصطلاحها في العرف المصرفي في أنحاء العالم وديعة بالاطلاع، والحساب الجاري بالاطلاع في المصرف الإسلامي من الخدمات المتاحة لديه، كأي مصرف تجاري آخر، فالعميل صاحب الحساب الجاري له الحق في إيداع وسحب أي مبلغ من حسابه الجاري، في أي وقت يشاء، وفي حدود ما يسمح به رصيده لدى المصرف.

2- ودائـع التوفيـر

الأصل في ودائع التوفير أنها وعاء ادخاري، وُجد لتشجيع صغار المدخرين على تنمية وعيهم الادخاري، ومنحهم الفرصة للاستفادة من هذه الودائع، وخصوصا ذوي الدخل المحدود، وشروط ودائع التوفير في المصرف الإسلامي لا تختلف كثيرا عن شروط نظيره المصرف التقليدي، فكل عملية سحب أو إيداع أو تحويل تتم على وديعة التوفير، تثبت في دفتر التوفير ولا بد أن تعتمد بتوقيعات المصرف على هذا الدفتر، ومن شروطها أحياناً ألاّ يقل المبلغ المودع أو المسحوب عن حد معين، و يجوز الإيداع والسحب من وديعة التوفير في أي وقت .

3-الودائـع الاستثمارية

يطلق البعض علي الودائع الاستثمارية "ودائع لأجل"، وتهدف المصارف إلى تشجيع هذه الودائع، لأنها تعتبر أهم وعاء يغذى عمليات التمويل و الاستثمار التي تقوم بها ، ويتضمن طلب إيداع الوديعة عادة النص على مبلغ الوديعة، ومدة بقاءها في المصرف، وتفويض المصرف في استثمارها في عمليات الاستثمار المختلفة التي يقوم بها المصرف والودائع الاستثمارية بالمصرف الإسلامي فهي إن خضعت لقاعدة المدة، إلا أن عائدها غير محدد، ويخضع لما يحققه المصرف من أرباح في نهاية مدة الوديعة المتفق عليها، وهذه أحد الفروق الجوهرية بين المصارف العادية والمصارف الإسلامية ([15]).

1. أبو معمر، فارس (دور البنوك في الاستثمار في فلسطين)، بحث منشور مجلة الجامعة الإسلامية بغزة ، المجلد العاشر ،العدد الأول ،2002 ، ص189.
2. صوان ، محمود حسن ،(أساسيات العمل المصرفي الإسلامي)، الطبعة الأولى ،عمان، دار وائل للنشر،2011.

4 - شهادات الاستثمار الإسلامية

هي أحدى الأوعية الادخارية التي تقدمها المصارف الإسلامية، وتتميز بحصولها على حصة مشاركة في الأرباح، ومن حق حاملها استرداد قيمتها بعد فترة من الزمن، ولها نصيب في أرباح المصرف، مُصدر هذه الشهادات حسبما يتحقق من أرباح.

5 - ودائع الاستثمار المخصص

هي عبارة عن ودائع نقدية يتسلمها المصرف من الراغبين في توكيله باستثمارها في جهة أو مشروع محدد وموضح مسبقاً من قبل المصرف لأصحابها وذلك على أساس أن يقوم المصرف بدور الوسيط مقابل نسبة أو حصة من صافي الربح المتحقق دون أن يتحمل المصرف أية خسارة.

مصادر التمويل الداخلية في المصارف الإسلامية:

1- رأس المال المدفوع

وهو المصدر الأول الذي يعتمد عليه المصرف، والذي يتم تكوينه من خلال مساهمة المؤسسين الأولى ومن ثم المساهمين، ويمثل اللبنة الأساسية في إنشاء وتأسيس المصرف منذ أيامه الأولى ، وتجهيزه من مباني وأجهزة ومعدات ومستلزمات ومطبوعات وغيره، حتى يصبح جاهزاً لمزاولة أعماله، بالإضافة لتوفير التمويل اللازم للعملاء في بداية فترة عمل المصرف، وتقديم الخدمات المصرفية المختلفة، و يعتبر رأس المال ضمانة وحماية لأموال المودعين ومصدر ثقة لهم، وهو يعمل على امتصاص الخسائر التي قد يتعرض إليها المصرف، ولا يعتبر رأسمال المصرف مصدراً رئيساً في مصادر تمويل المصارف، فهي لا تعتمد على أموالها الخاصة وإنما على أموال المودعين في التمويل بشكل رئيسي([16]) .

2-1 الاحتياطيات

وهي مبالغ مقتطعة من الأرباح بهدف معين مثل تقوية المركز المالي، وتدعيم رأس مال المصرف أو تسوية الأرباح الموزعة، وتحمل في العادة لحساب توزيع الأرباح، وتدرج في الميزانية العمومية ضمن المطلوبات، وتعتبر مصدراً من مصادر التمويل الداخلية في المصرف، ودرعاً واقياً لرأس مال المصرف، وهي حق من حقوق الملكية للمساهمين في المصارف والشركات المساهمة العامة، وتنقسم الاحتياطيات إلى عدة أنواع ([17]) .

1- احتياطيات قانونية: وهي التي يفرضها القانون على الشركات المساهمة العامة، وينص عليها ويحدد نسبتها في أغلب الأحوال، ويطلق عليها أحيانا "احتياطيات إجبارية " .

2- احتياطيات اختيارية(اتفاقية) : وهي التي يتم الاتفاق علي احتجازها بناءً على اقتراح من مجلس إدارة الشركات المساهمة العامة في العادة، وتتم بناءً على موافقة الهيئة العامة للمساهمين ومن أمثلتها: احتياطي تسوية الأرباح، حيث يقتطع من أرباح عام معين لاستعماله في سنوات قادمة، وأحياناً للمحافظة على نسبة توزيع معينة ومتقاربة للأرباح على المساهمين، ولمقابلة ظروف الطوارئ، أو احتياطيات لأغراض التوسع وتقوية المركز المالي للمصرف، ومواجهة المخاطر المتوقعة التي قد يتعرض لها المصرف.

3- احتياطيات نظامية : "وهي الاحتياطيات التي تتكون بنص في النظام الداخلي للمصرف مثل الاحتياطي العام ".

3-1 الأرباح المحتجزة(المدورة)

وهي الأرباح الفائضة بعد إجراء توزيعات الأرباح السنوية في المصرف، حيث يقوم المصرف باحتجاز جزء من الأرباح الفائضة ويتم ترحيلها إلى السنوات التالية، لهذا تسمى أرباح مدورة حيث يتم تدويرها ومناقلتها من سنة لأخرى، وهذه الأرباح تعتبر من حقوق المساهمين، ووجودها يعمل على تقوية المركز المالي للمصرف، و يحق للمصرف توزيعها وقت ما يشاء، والعناصر الثلاثة السابقة، والممثلة في رأس المال والاحتياطيات والأرباح المدورة،

1. البعلي ، عبد الحميد محمود،(أساسيات العمل المصرفي الإسلامي الواقع والآفاق)، دار وهبة ،القاهرة ،الطبعة الأولى، 2021، ص124.
1. أبو عاصي، حمزة بشير،2016،(المحاسبة المتقدمة في الشركات)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،عمان ،الطبعة الثانية، ص248.

تعتبر حقوق الملكية في المصرف، وهي مصدر هام من مصادر الأموال في المصارف الإسلامية نظراً لكونها مملوكة للمصرف ([18]) .

صيغ التمويل في المصارف الإسلامية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

تعتبر سياسة الاستثمار والتمويل من أهم السياسات المصرفية في المصرف الإسلامي باعتبارها المنفذ الوحيد لتوظيف موارد المصرف، حيث يحرم عليها التعامل في الائتمان كما هو الحال في المصارف التقليدية، وفيما يلي أهم صيغ التمويل في المصارف الاسلامية: ([19])

1- بيع المرابحة للأمـر بالشراء

إذا كان بيع المرابحة يعتبر بيعاً يشتمل على طرفين هما: بائع ومشتري فقط ، فان بيع المرابحة للآمر بالشراء يتكون من وعد بالشراء ومن ثم بيع بالمرابحـة، ولذلك يسميه البعض بـ "المرابحة المركبة"، و يسميها أخرون بـ "المرابحة المصرفية"، ويتكون بيع المرابحة للأمر بالشراء من ثلاثة أطراف هم :

1- **البائع الأول :** الذي يملـك سلعة معينة ويريـد بيعهـا و **المأمور بالشراء:** وهو المشتري الأول لهذه السلعة ، وهو البائع الثاني و **الآمر بالشراء :** وهو المشتري الثاني الذي يرغب في شراء نفس السلعة وهو نفسه الواعد بالشراء من المصرف.

2- بيع السلم أو (بيع السلف) ([20])

السلم والسلف بمعنى واحد ، وهو بيع غائب أي سلعة غير موجودة عند البائع وقت العقد ، تدعو إليها ضرورة كل من البائع والمشتري ، أي إنه شراء سلعة مؤجلة بثمن مدفوع حالاً ، وهو كبيع القطن أو القمح على أن يتم التسليم في موسم المحصول أي وقت حصاده.

المشاركات في المصارف الإسلامية :

1-التمويل بالمشاركة([21])

يعتبر التمويل بالمشاركة ذو أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي، وتعتبر وسيلة إيجابية للقضاء على المعاملات الربوية، وأداة فعالة للتخلص من السلوك السلبي المرتبط بها والمؤثر والمدمر للنشاط الاقتصادي ، و تؤدي المشاركات بأنواعها المتعددة إلى التآلف والتضافر والتزاوج بين عنصري العمل ورأس المال، بما يعود عليهما من ربح عادل يتساوى مع الدور الفعلي لكل منهما في الإنتاج .

أنواع التمويل بالمشاركة

يعتمد التقسيم عل اعتبارات منها مدى استمرار الملكية وأجل المشاركة وطريقة استرداد التمويل وبذلك تكون بعض أشكال المشاركة هي ([22]):

2-1 المشاركة الثابتـة (الدائمة)

هي نوع من المشاركة تقوم على أساس مساهمة المصرف في التمويل بجزء ثابت من المال في رأسمال مشروع معين مما يترتب عليه أن يكون المصرف شريكاً في ملكية هذا المشروع، ومن ثم في إدارته وتسيير أموره، وذلك بالنسب التي يتم الاتفاق عليها بين المصرف من جهة وشركائه الآخرون من جهة أخرى.

2. خالدي، خديجة،2005، (البنوك الإسلامية: نشأة، تطور، آفاق) ،بحث منشور في دفاتر MECAS ،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، العدد الأول، 2005، ص100.
3. أبوزيد، محمد عبد المنعم، (الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق) ، الطبعة الأولى ، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ،1996 ، ص124.
1. الجزار ، جعفر الجزار، (البنوك في العالم أنواعها وكيف تتعامل معها) ، الطبعة الأولى ، دار النفائس ، بيروت ، 2011 ،ص129.
1. الرقيبي، جمعة، (حوكمة العلاقة بين أطراف التعاقد في الصيغ الإسلامية-المرابحة و المضاربة) ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، عمان،الاردن،2018، ص342.
2. شبير، محمد عثمان ،(المعاملات المالية المعاصرة)،الطبعة الثالثة، دار النفائس، عمان ، ص124 2015.

2-2 المشاركة المتناقصة(المنتهية بالتمليك)

ي نوع من المشاركة يكون فيها من حق الشريك أن يحل محل المصرف في ملكية المشروع على مراحل وحسبما تفتضيه الشروط المتفق عليها، وذلك على أساس إجراء ترتيب منظم لتحويل الدخل المتحقق للشريك من المشروع أو جزء منه، كجزء يسدد من قيمة المشروع حيث تقل حصة المصرف وبالتالي ملكيته تدريجياً، وفي المقابل تزيد حصة الشريك وملكيته للمشروع ، وإطلاق لفظ " المشاركة المتناقصة "على هذا النوع من المشاركة، يشير إلى تبني وجهة نظر المصرف الذي يمول المشروع ، حيث أن مشاركة المصرف وحصته تتناقص كلما استرد جزءاً من تمويله، وهي بذلك تشير إلى معنى خروج المصرف بعد فترة معينة و بشكل تدريجي من المشاركة، ويطلق على نفس هذا النوع من المشاركة اسم " المشاركة المنتهية بالتمليك " يشير إلى تبني وجهة نظر أصحاب الشريك طالب التمويل، لأنه سيتملك المشروع في نهاية الأمر, وسيؤول إليه المشروع بعد أن يتمكن من رد حصة المصرف في التمويل وأي حقوق أخرى ترتبت على الشريك نتيجة هذه المشاركة. ([23]) .

المضاربة في المصارف الإسلامية

1- التمويل بالمضاربة

هي عقد على شراكة في الربح بين طرفين أحدهما بماله (رب المال -المصرف) والآخر بجهده وخبرته وعمله (المضارب -العميل)، وتصرف المضارب في المال تصرف الوكيل فإن تحقق الربح فالعميل شريك في الربح مع المصرف، حسب شروط العقد بينهما، وان لم يتحقق الربح فلا شيء للعميل(المضارب)، ويتحمل الخسارة رب المال(المصرف) وحده ما لم يثبت تقصير العميل في أداء واجبه، وبهذا فالمضاربة تعتبر نوع من المشاركة بين أصحاب الأموال وأصاحب الخبرات يقدم فيها الأول ماله والثاني خبرته ويقتسمان نتائج المشروع بنسب متفق عليها ، وهو الأسلوب الاستثماري الإسلامي الذي يمكن المصارف الإسلامية من إدخال الموجودات النقدية في النشاط الاقتصادي بشكل واضح ، وتحويلها إلى عنصر إنتاج عن طريق عمل مشترك تقوم من خلال إقامة مشاريع مع أصحاب الاختصاص من أطباء ومهندسين وحرفيين وتجار ومقاولين وتجار جملة وغيرهم ([24]) .

التأجير التمويلي في المصارف الإسلامية

1- التأجير التمويلي([25])

"تعتمد هذه الصيغة على عقد يبرم بين شركة التأجير التمويلي و المستأجر الذي يطلب من الشركة استئجار أجهزة أو آلات لمصنع ما أو مشروع ما يقوم بإدارته بنفسه، ويحتفظ المؤجر بملكية الأصل واستخدامه في العمليات الإنتاجية مقابل دفعات إيجاريه خلال فترة العقد طبقاً لشروط معينة، وفي معظم عقود التأجير التمويلي يعطى المستأجر حق تملك الأصل بعد انتهاء الفترة المحددة في عقد الإيجار" ، وتستخدم صيغة التأجير التمويلي في شراء المعدات الثقيلة الكبيرة مثل المعدات المستخدمة في شركات المقاولات أو الطائرات ،أو السفن والمصانع ...الخ.

2- التأجير التشغيلي

يقصد بالإجارة التشغيلية "قيام المصرف بشراء وامتلاك أصل ثابت(عقار، آلات ، معدات ، ماكينات ، وغيرها)، ثم القيام بتأجيره لمدة محددة من عمره الإنتاجي، مقابل أجرة يتم دفعها حسب الاتفاق ،وبعد انتهاء المدة يسترد المصرف الأصل ويقوم بتأجيره لنفس المتعامل أو لمتعامل آخر، وهكذا يستمر في عملية الإجارة إلى أن ينتهي عمر الأصل الإنتاجي، أو أن يقوم ببيعه قبل ذلك" ، وبهذا يحقق المؤجر(المصرف) الأرباح بواسطة عقد التأجير التشغيلي بالإضافة

1. المشهراوي، أحمد حسين ، (دور المصارف الاسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين)، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين، 2015، ص143 .
2. فرحان ، ،حسن ثابت ، 2012،(دور البنوك المتخصصة في التنمية الاقتصادية)،القاهرة، جامعة القاهرة ،كلية التجارة ، أطروحة ماجستير غير منشورة ، 2012، ص221.
3. الطنبور ، خالد ناجح حريبي ،(دور الجهاز المصرفي في فلسطين و أثرة في تمويل التنمية) ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، عمان ، 2011 ،ص129.

إلى استرداد الأصل بعد انقضاء فترة الإيجار، ويتم بذلك تأجير الأصل مرات عدة حتى يتم استهلاكه بعد انقضاء عمرة الافتراضي([26]) .

أعمال تمويل أخرى في المصارف الإسلامية([27])

1- الاستثمار المباشر

الاستثمار المباشر هو تشغيل رأس المال بواسطة صاحبه مباشرة في المشروعات الإنتاجية مثل المشروعات الصناعية أو الزراعية أو غيرها .

2- الاتجار المباشر

وهو الشراء والبيع مباشرة سواء قام به الشخص نفسه أو تم لصالحه وذلك بهدف تقليب المال وتحريكه في عملية التجارة للحصول على ربح حلال من الفرق بين تكلفة الشراء وسعر البيع ولتحقيق مصلحة أفراد المجتمع بتوفير احتياجاتهم من السلع والبضائع المختلفة .

1-عقد المزارعة والمساقاة

تعتبر المزارعة هي "عقد مشاركة يقدم أحد الشريكين مالاً أو أحد عناصر الإنتاج وهي الأرض، بينما يقدم الشريك الآخر العمل في الأرض" ، فالنماء الحادث نتيجة عقد المزارعة يتم من منفعة أصلين هما: منفعة العامل (سواء بيديه أو بحيوانه)، ومنفعة الأرض الصالحة للزراعة التي يقدمها صاحبها، وعقد المزارعة شبيه بعقد المضاربة لأنه يتيح لصاحب الأرض استغلال أرضه بشكل مشروع مع المزارع الذي يدخل شريكاً بالعمل ولا يتحمل مسؤولية الخسارة إذا لم تنتج الأرض، فإذا لم تأت الأرض بمحصول، لن يكون للمزارع ما يأخذه نظير ما بذل في الأرض من عمل ، وليس له أن يطالب بأجره ، فهو قد خسر مقابل عمله ، وصاحب الأرض قد خسر منفعة أرضه([28]) .

أما المساقاة فهي تتلخص في أن يدفع الرجل شجره أو زرعه إلى آخر ليقوم بسقيــه وعمل ما يحتاج إليه مقابل جزء معلوم له من ثمار هذا الشجر، وتعتبر المساقاة نوعاً من المشاركة في القطاع الزراعي بين طرفين، فالمصرف الإسلامي عليه أن يقدم تمويل لمشروعات مياه الشرب أو الري أو استصلاح الأراضي لزراعتها أو تطويرها باستخدام التكنولوجيات الحديثة ، وهذا الاسلوب من التمويل هو أحد الطرق التي يمكن للمصارف الاسلامية ان تقوم من خلالها بتمويل التنمية الاقتصادية بشكل فعال من خلال دعم المشاريع الاستثمارية الزراعية ([29]) .

6- عقد الاستصناع

"هو عقد مقاولة مع أهل الصنعة على عمل شيء محدد، وهو عقد على مبيع في الذمة شرط فيه العمل، ويستخدم عقد الاستصناع لتمويل المنتجات الصناعية كالآلات وتجهيزات المصانع ،كذلك يستخدم لإقامة المباني المختلفة كلا من المجمعات السكنية والمستشفيات والمدارس والجامعات وغيرها " ، ويعتبر الاستصناع نشاط اقتصادي مفيد للصانع و المستصنع والمجتمع على حدٍ سواء ([30]) .

---

1. جبر، هشام ،(دور المؤسسات المالية الإسلامية في التنمية في فلسطين)،ورقة عمل مقدمة للمؤتمر المصرفي الأول في فلسطين، فلسطين، غزة ،مركز رشاد الشوا الثقافي، من 2-3 ديسمبر 1998م،ص138.
2. الطنبور ، خالد ناجح حريبي ،(دور الجهاز المصرفي في فلسطين و أثرة في تمويل التنمية) ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، عمان ، 2011، ص99.
3. الشبانى، محمد عبد الله إبراهيم ، (بنوك تجارية بدون ربا)، الرياض، "أطروحة دكتوراه منشورة "الطبعة الأولى، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، 2008،ص245.

1- الطنبور ، خالد ناجح حريبي ،(دور الجهاز المصرفي في فلسطين و أثرة في تمويل التنمية) ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية، عمان ،2011 ، ص148.

2- الوادي، محمود حسين، ونزال، عبد الله إبراهيم ،(الخدمات في المصارف الإسلامية)، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن. (2010م)، ص214.

نشأة وتطور الجهاز المصرفي الفلسطيني

جاء تأسيس "سلطة النقد الفلسطينية" ومباشرتها لاختصاصاتها في شهر كانون أول 1994 , أمرا فرضته الظروف السياسية والاقتصادية وغيرها، و نشأت معه الحاجة إلى وجود جهاز مصرفي قوي ، قادر على أداء دوره في تنشيط متطلبات العمل المالي والمصرفي والاقتصادي في فلسطين، وتميزت هذه الفترة بتزايد الطلب على افتتاح البنوك الوطنية والتفرع للبنوك العربية و الأجنبية، ويلاحظ النشاط المتزايد والتسابق للمصارف الوطنية والعربية، وخصوصا المصارف الأردنية أما من حيث توزيع المصارف الوطنية والعربية والأجنبية وفروعها العاملة في فلسطين ، حتى نهاية عام 2022 ، فكانت كما يأتي([31]).

أولا : البنوك المحلية

وهي مجموعة البنوك المحلية التي تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة:

1) بنك فلسطين (استحوذ على البنك التجاري الفلسطيني).
2) البنك الوطني (اندماج ما بين بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة والبنك العربي الفلسطيني للاستثمار) ، واستحواذ على البنك التجاري الأردني.
3) بنك الاستثمار الفلسطيني
4) مصرف الصفا
5) بنك القدس (استحوذ على فروع البنك الأردني الكويتي في فلسطين)
6) البنك الإسلامي الفلسطيني
7) البنك الإسلامي العربي
8) بنك الاستقلال للاستثمار و التنمية (مصرف حكومي).
9) البنك الوطني الإسلامي (أنشأ عام 2008، وعمله يقتصر على قطاع غزة وغير مرخص من سلطة النقد الفلسطينية) .
10) بنك الانتاج (أنشأ عام 2012، وعمله يقتصر على قطاع غزة وغير مرخص من سلطة النقد الفلسطينية).

ثانيا : البنوك الوافدة

1) البنك العربي
2) بنك القاهرة عمان
3) بنك الاسكان للتجارة والتمويل
4) بنك الأردن
5) البنك الأهلي الأردني
6) البنك العقاري المصري العربي

نشأة البنك الإسلامي العربي في فلسطين :

بدأت الصيرفة الاسلامية في فلسطين بتأسيس البنك الاسلامي العربي في عام 1995 ، تم تأسيس البنك الإسلامي العربي كشركة مساهمة عامة باسم " شركة البنك الإسلامي العربي المساهمة العامة المحدودة" والمسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة بمدينة أريحا، بتاريخ 1995/5/18 1995تحت رقم(11-563201)،ومنح حق مباشرة العمل من مراقب الشركات بمدينة رام الله بتاريخ 1995/6/18، و زاول أعماله من خلال أول فرع له في مدينة غزة بتاريخ 1996/4/6 و يقع المقر الرئيسي للبنك في مدينة رام الله ([32]).

3- سلطة النقد الفلسطينية، (كتيب تعريفي)، دائرة الأبحاث والتطوير، أيلول ، 2022.

1- لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، (موسوعة تقويم أداء البنوك الإسلامية) ، الطبعة الأولى ،القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي،1996، ص56- ص60.

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة الطمبور (2018) إلى بيان دور الجهاز المصرفي الفلسطيني في تنمية الاقتصاد الفلسطيني (1996-2000) ، وتوصلت الدراسة إلى إحجام المصارف الفلسطينية عن التوسع في تمويل المشاريع التنموية لأسباب داخلية تتعلق بهذه المصارف مثل حداثة هذه المصارف ، وأخرى تتعلق بأسباب خارجية تعود إلى الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في فلسطين اسة ، أما دراسة أبو معمر (2018) فتوصلت الى أن نسبة التسهيلات إلى الودائع التي تقدمها المصارف المصرية أعلى من تلك التي تقدمها المصارف الوطنية والأردنية العاملة في فلسطين و أن الظروف السياسية تؤثر إلى حد كبير على حجم التسهيلات المقدمة للقطاعات الاقتصادية، وخاصة القطاع الزراعي، أما دراسة الفرا ((2018) فتوصلت الدراسة إلى التزايد المستمر لموجودات وودائع و توظيفات المؤسسات المالية الإسلامية في فلسطين 2010 - 2017، كما أن أغلب توصيفاتها قد تم بأسلوب المرابحة وإن مساهمة هذه المؤسسات ما تزال محدودة نظراً لقصر مدة عملها، وأوصت الدراسة بضرورة تحديث وتبسيط إجراءات العمل في المصارف الإسلامية، والعمل على توصيف الوظائف في المصارف أما دراسة حمدان والمدلله ((2018) فهدفت الدراسة إلي تحديد محددات التنمية الاقتصادية في فلسطين، ومدى استدامتها مستقبلا وقد توصلت الى وجود عالقة تبادلية طويلة الآجل بين متغيرات الدراسة ، تأثير الاستثمار الأجنبيً على التنمية الاقتصادية أما الإنفاق العام والتسهيلات الائتمانية المباشر والصاد ارت والواردات كان إيجابياً إلى نتائج الدارسة **في حين أن دراسة المشهراوي** (2017) ، توصلت الدراسة إلى أن البنوك التجارية العاملة في فلسطين لديها رغبة في التوسع في منح التسهيلات لمختلف القطاعات الاقتصادية، باستثناء القطاع الزراعي وذلك بسبب ارتفاع درجة المخاطرة وأن هناك اهتمام من البنوك بالضمانات التي يقدمها العميل كشرط أساسي لقبول طلب تسهيله، أما دراسة الفرا، فقد توصلت إلى أن البنوك الاسلامية في فلسطين قامت في التوسع في منح التسهيلات لمختلف القطاعات الاقتصادية و كما توصلت الدراسة إلى أن البنوك لم تصل إلى الحد الأدنى لنسبه التسهيلات على الودائع .

اجراءات ومنهجية الدراسة:

منهج البحث : اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي لدراسة وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالجهاز المصرفي الفلسطيني بصفة عامة، المصارف الإسلامية بصفة خاصة ، حيث تم الاستعانة بالمنهج الكمي لدراسة وتحليل البيانات حيث تم استخدام النسب المالية والمعدلات كأداة من أدوات التحليل، وهي تعتبر من أكثر الوسائل استخداماً، وملائمة لقياس أداء المصارف الإسلامية في فلسطين ومقارنة النسب والمعدلات الخاصة بها مع نسب ومعدلات الجهاز المصرفي الفلسطيني المتعلقة بالتحليل وتم التعرف على دور هذه المصارف من خلال معايير ومؤشرات قياس كمية تفصيلية دقيقة ، ترتبط ارتباطاً قوياً بجوهر مشكلة موضوع البحث .

التحليل المالي للقوائم المالية للمصارف الاسلامية في فلسطين :

يصنف التحليل المالي كعلم له قواعد ومعايير وأسس تهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية وتبويبها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة، بهدف إيجاد الروابط فيما بينها، فمثلاً العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة وبين الخصوم المتداولة التي تشكل الالتزامات قصيرة الأجل، ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها، والبحث عن أسبابها، وذلك لاكتشاف نقاط الضغط والقوة في الخطط والسياسيات المالية ووضع الحلول والتوصيات اللازمة، وتم استخدام المعادلة التالية ([33]) :

معدل النمو للسنة ن = حجم الموجودات في السنة ن-حجم الموجودات في السنة ن-1 %
حجم الموجودات في السنة ن-1

1. لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين1996، موسوعة تقويم أداء البنوك الإسلامية ،المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ص19.
1. رمضان، زياد سليم ، ومحفوظ، أحمد جودة، (إدارة البنوك)، الطبعة الثانية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،2019، ص108

التحليل المالي للنسب:
يلجأ المحللون الماليون إلى تحليل الاتجاهات لدراسة حركة الحساب أو النسبة المالية على مدار عدة فترات مالية، وذلك للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة الحساب أو النسبة على مدار الفترة الزمنية مجال المقارنة، ما يوفر للتحليل المالي سمة الديناميكية التي يسعى إليها المحلل المالي، والتي تمكنه من تكوين صورة دقيقة عن واقع حال الشركة وعن اتجاهاتها المستقبلية، ويتخذ تحليل الاتجاهات شكل التحليلي المالي الأفقي للقوائم المالية على مدار عدة فترات مالية، ليتم بعد ذلك إظهار قيم كل بند من بنود القوائم المالية في الفترات التالية على شكل نسبة مئوية من قيمته في سنة الأساس([34]) .

مجتمع وعينة البحث : يمثل مجتمع البحث جميع المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين . **مصادر جمع البيانات** : اعتمدت الدراسة على كل من المصادر الثانوية والأولية ، وذلك بهدف الإجابة على تساؤلات الدراسة ، واختبار فروضها، وتحقيق أهدافها ، وتعددت مصادر البيانات الثانوية التي تم جمعها لأغراض الدراسة ، وهي عبارة عن البيانات الأساسية المنشورة عن الجهاز المصرفي الفلسطيني، والتي تقوم بإعدادها و نشرها سلطة النقد الفلسطينية ، إلى جانب البيانات والتقارير المالية السنوية، والنشرات الخاصة التي تقوم بإصدارها المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين .

ويعتمد قياس دور المصارف في التنمية الاقتصادية على ثلاثة جوانب ومعايير رئيسية وهي: معيار قدرة المصارف الاسلامية في فلسطين على تعبئة الموارد المالية و معيار دور المصارف في توظيف واستثمار الموارد المالية المتاحة و من ثم معيار المؤشرات العامة للمصارف والتي تقيس في مجموعها دورها التنموي من خلال الاجابة على أسئلة البحث ([35]) .

مناقشة نتائج البحث حول البنك الاسلامي العربي

هدف البحث إلى الإجابة على التساؤل الرئيس ألا وهو، ما دور المصارف الإسلامية العاملة في تنمية القطاعات الاقتصادية في فلسطين ؟

و فيما يلي نورد الاجابة على التساؤل الرئيس للبحث من خلال الاجابة على مجموعة الأسئلة الفرعية المنبثقة عنه وهي كالتالي:

الإجابة على السؤال الأول من أسئلة البحث :

ينص السؤال الأول على ما يلي : ما حجم الموجودات الإجمالية للبنك الاسلامي العربي للأعوام من 2015 إلى 2022 م ؟ وما مقدار ونسبة نموها السنوية ؟

وللإجابة على السؤال الأول نورد ما يأتي :

تشمل الموجودات الاجمالية كل من الموارد الداخلية و الخارجية في المصارف فالموارد الداخلية (الذاتية) تتمثل في حقوق المساهمين(حقوق الملكية) التي تتكون من راس المال المدفوع والاحتياطيات والمخصصات المختلفة والأرباح غير الموزعة وغيرها ، وأخرى موارد خارجية تتمثل في الودائع بشكل عام (حسابات اصحاب الاستثمار المطلقة) سواء كانت تعود لأشخاص طبيعيين أو اعتباريين ، وسواء كانت خاصة أو عامة، والتي تشكل أبرز مصادر التمويل الخارجية، وتشكل كل من الموارد الداخلية والخارجية معاً الموارد الإجمالية، والتي يتاح للمصرف أن يتصرف بها، ولا شك أنه كلما زاد حجم الموارد الإجمالية للمصرف كلما كان أقدر على القيام بدور فعال في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال تهيئة الموارد اللازمة لها.

وللتعرف على إجابة هذا السؤال ، تم إجراء تحليل مالي من واقع التقارير المالية السنوية للبنك الاسلامي العربي للأعوام من 2015 إلى 2022 م، وذلك باستخدام النسب المالية، ومعدلات النمو السنوية ، والمتوسطات الحسابية ، وتم التوصل إلى النتائج التالية الموضحة من خلال الجدول التالي رقم (2) :

2. لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين1996، موسوعة تقويم أداء البنوك الإسلامية ،المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ص26.
3. رمضان، زياد سليم ، ومحفوظ، أحمد جودة، (إدارة البنوك)، الطبعة الثانية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،2019، ص108.

جدول رقم (2) يبين الموجودات الإجمالية في البنك الإسلامي العربي (المبالغ بالمليون دولار)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط
الموجودات الإجمالية	651	791	1,041	1,062	1,272	1,557	1,737	1,661	1,221
مقدار النمو السنوي	-	141	250	21	210	285	180	-76	126
معدل النمو السنوي	-	22%	32%	2%	20%	22%	12%	-4%	13%

المصدر: الميزانية المجمعة للبنك الاسلامي العربي في فلسطين للسنوات من 2015 الى 2022
يلاحظ من واقع بيانات الجدول السابق رقم (2) ما يلي :
حقق البنك نمواً مزايدًا في موجوداته الإجمالية على مدى سنوات البحث وبلغ حجم الموجودات الاجمالية في البنك الاسلامي العربي ، عام 2015 (651) مليون دولار، في حين زادت هذه الودائع إلى (1,661) مليون دولار في نهاية عام 2022، بزيادة بلغت (1,010) مليون دولار ، وبلغ المتوسط العام لمعدلات نمو الموجودات الإجمالية للبنك (13%)عن سنوات البحث، و بلغ متوسط قيمة موجودات البنك الإجمالية حوالي (1,221) مليون دولار خلال سنوات البحث، بلغ متوسط نمو موجودات البنك الإجمالية حوالي (126) مليون دولار خلال سنوات البحث.
وبناءً على ما سبق يرى الباحث : أن المصارف الاسلامية حققت تقدماً ملموساً ومقدراً في زيادة موجوداتها الاجمالية خلال سنوات الدراسة و هذا يرجع الى زيادة الاقبال عليها في المجتمع الفلسطيني الذي يميل الى التدين والبحث عن البديل الاسلامي، وقد حافظ البنك على حصصه السوقية المميزة ومتانة أدائه المالي، فعلى صعيد الموجودات بلغت حصته السوقية من القطاع المصرفي الفلسطيني حوالي 8% ، وعلى صعيد التمويلات المباشرة وصلت حصته السوقية حوالي 9.4% وأما على جانب ودائع العملاء فقد بلغت حصة البنك السوقية حوالي 8.7 (البنك الإسلامي العربي، التقرير السنوي،2022)

الإجابة على السؤال الثاني من أسئلة البحث :
ينص السؤال الثاني على ما يلي : ما حجم الودائع الاستثمارية (حسابات الاستثمار المطلقة) في للبنك الاسلامي العربي في فلسطين ؟ وما مقدار ونسبة نموها السنوية ؟
وللإجابة على السؤال الثاني نورد ما يأتي :
من المعروف أنه كلما زادت الودائع الاستثمارية كلما زادت إمكانية المصرف على القيام بدور أكبر في تمويل التنمية الاقتصادية، و للإجابة على هذا السؤال ، وللتعرف على إجابة هذا السؤال تم إجراء تحليل مالي من واقع التقارير المالية السنوية للبنك الاسلامي العربي للأعوام من 2015 إلى 2022 م ، وذلك باستخدام النسب المالية، ومعدلات النمو السنوية ، والمتوسطات الحسابية ، وتم التوصل إلى النتائج التالية الموضحة من خلال الجدول التالي رقم (3) :
جدول رقم (3) يبين الودائع الإجمالية(حسابات الاستثمار المطلقة) في البنك الإسلامي العربي
(المبالغ بالمليون دولار)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط
الودائع الاجمالية	340	396	449	579	715	897	946	903	653
مقدار النمو السنوي	-	56	52	131	135	182	50	-43	70
معدل النمو السنوي	-	16%	13%	29%	23%	25%	6%	-5%	14%

المصدر: الميزانية المجمعة للبنك الاسلامي العربي في فلسطين للسنوات من 2015 الى 2022 .
يلاحظ من واقع بيانات الجدول السابق رقم (3) ما يلي :
بلغ حجم الودائع الاستثمارية في البنك الاسلامي العربي عام 2015 (340) مليون دولار، في حين زادت هذه الودائع إلى (903) مليون دولار في نهاية عام 2022، بزيادة بلغت (563) مليون دولار و وتضاعفت بنسبة زيادة بلغت حوالي(166%) خلال سنوات البحث، وحقق البنك نمواً متزايداً في الودائع الإجمالية للبنك و بنسب متفاوتة خلال سنوات البحث، وبلغ المتوسط العام لمعدلات نمو الودائع الإجمالية للبنك(14%) عن سنوات البحث، تضاعفت الودائع البنك الإجمالية حوالي خمسة مرات خلال سنوات البحث .
وبناءً على ما سبق يرى الباحث: أن هذه النتائج تؤكد على أن البنك الاسلامي العربي استطاع زيادة كل من ودائعها الإجمالية والاستثمارية بصورة ملموسة وكبيرة، واستطاع استقطاب وزيادة عدد عملائه كماً وكيفاً ، أما بخصوص نتائج عام 2022 من حيث تراجع نسبة نمو الودائع الإجمالية للبنك، فذلك بسبب الاحداث السياسية في الضفة الغربية و المسجد الأقصى وحالة عدم الاستقرار السياسي في الضفة الغربية والقدس، ودخول المتطرفون اليهود الى الحكومة الاسرائيلية والتي أثرت وانعكست سلباً على الحياة السياسية وبالتالي الاقتصادية وبالتالي على أداء الجهاز المصرفي الفلسطيني بصفة عامة.

الإجابة على السؤال الثالث من أسئلة البحث :

ينص السؤال الثالث على ما يلي: ما هي مكونات الموارد الذاتية(حقوق الملكية) في البنك الاسلامي العربي في فلسطين خلال الأعوام من 2015 إلى 2022 م ؟ وما مقدار ونسبة كل منها ؟
وللإجابة على السؤال الثالث نورد ما يأتي :
تتكون الموارد الذاتية في المصارف من رأس المال ونتائج الأعمال من صافي الأرباح أو الخسائر والاحتياطيات ، أما نتائج الأعمال مثل صافي الربح فانه يعبر عن العائد الصافي للموارد الإجمالية المالية التي يستخدمها المصرف و تتكون الموارد الذاتية (الداخلية) في المصارف من رأس المال والأرباح غير الموزعة المخصصات والاحتياطيات المختلفة المقتطعة لمقابلة تلك المخاطر، وتعرف باسم" حقوق المساهمين" ، ولا شك أن زيادة الموارد الذاتية للمصارف، يساهم في تقوية ورفع كفاءتها وأدائها لدورها الاستثماري، .

جدول رقم (6) يبين مكونات الموارد الذاتية في البنك الإسلامي العربي (المبالغ بالمليون دولار)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط	النسبة
رأس المال المدفوع	50	50	75	75	85	88	92	96	76	73%
علاوة اصدار	-	-	6.3	6.3	-	-	-	9.8	3	3%
احتياطي إجباري	3.7	4.3	4.9	5.6	6.5	7.3	8.5	8.4	6	6%
احتياطي مخاطر مصرفية	4.8	6.5	8.7	7.5	7.8	8.4	8.4	4.1	7	7%
احتياطي التقلبات الدورية	2.2	3.2	4.1	4.1	4.1	4.1	4.1	4.1	-	0%
احتياطي استثمارات عقارية	4.4	5.2	5.6	6.4	7.2	7.3	7.8	7.1	6	6%
تغير متراكم في القيمة العادلة	0.2	0.6	0.8-	1.8-	1.9-	2.2-	1.2-	1.3-	-1	-1%
أرباح مدورة	3.7	5.5	3.3	6.3	7.8	6.9	11.7	15.0	8	7%
مجموع حقوق ملكية/ موارد ذاتية	**69**	**75**	**107**	**109**	**118**	**120**	**131**	**143**	**105**	**100 %**
مقدار النمو السنوي	**-**	**6**	**32**	**2**	**7**	**4**	**11**	**12**	**9**	
نسبة النمو السنوي	**-**	**9%**	**42%**	**2%**	**7%**	**3%**	**9%**	**9%**	**10%**	

المصدر: الميزانية المجمعة للبنك الاسلامي العربي في فلسطين للسنوات من 2015 الى 2022
يلاحظ من بيانات الجدول السابق رقم (6) ما يلي :
يمثل راس المال المدفوع نسبة (73 %) من إجمالي الموارد الذاتية للبنك عن سنوات البحث و زادت قيمة الموارد الذاتية للبنك من (65) مليون دولار الى (105) مليون دولار بنسبة زيادة بلغت (66 %) خلال سنوات البحث، و بلغ متوسط نتيجة الأعمال السنوية لنمو الموارد الذاتية للبنك خلال سنوات البحث نسبة (10%) سنوياً و قام البنك بتكوين مجموعة من الاحتياطيات اجبارية ومصرفية وعقارية بلغت قيمتها(7،6، 6) مليون دولار بنسبة بلغت (65، 7%، 6%) على التوالي من اجمالي الموارد الذاتية للمصرف عن سنوات البحث .
حقق البنك زيادة كبيرة في الأرباح غير الموزعة بنسبة بلغت (400%) حيث زادت من عام 2015 من (3.7) مليون دولار الى (15) مليون دولار خلال سنوات البحث .
وبناءً على ما سبق يرى الباحث: قام البنك بتحقيق زيادة كبيرة و واضحة في مكونات موارده الذاتية وزيادة الاحتياطيات المصرفية والعقارية و الاجبارية وحقق ارتفاع في معدلات الربح غير الموزعة مما يشير إلي كفاءة الإدارة في استخدام موارد المصرف، حيث من المفترض أيضاً أن تكون نسبة الموارد الذاتية في المصارف الإسلامية مرتفعة، لتتناسب مع الطبيعة الاستثمارية لهذه المصارف ومواجهة مخاطر التمويل والاستثمار التي تقوم بها ، وكلما زادت هذه النسبة دلت علي قدرة المصرف على مقابلة مخاطر الاستثمار أيا كان نوعها، ومقابلة الخسائر المتوقعة والتي قد تنتج عن الاستثمار، والموارد الذاتية الكافية تمكن المصارف الإسلامية من تحقيق رسالتها وأهدافها التنموية

الإجابة على السؤال الرابع من أسئلة البحث :

ينص السؤال الرابع على ما يلي : ما حجم التوظيفات الإجمالية في البنك الاسلامي العربي في فلسطين خلال الأعوام من 2015 إلى 2022 م ؟ وما مقدار ونسبة نموها السنوية ؟
وللإجابة على السؤال الرابع نورد ما يأتي :

جدول رقم (7) يبين التوظيفات الإجمالية في البنك الإسلامي العربي (المبالغ بالألف دولار)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط	النسبة
تمويلات ائتمانية مباشرة	311	420	561	682	758	945	1,012	1,028	715	96%
استثمارات عقارية	15	16	17	18	26	26	26	23	21	3%
استثمارات لدي بنوك إسلامية	7	9	9	10	8	4	3	6	7	1%
مشاريع تحت التنفيذ	2	2	0	1	1	1	0	0	1	0%
التوظيفات الاجمالية	**335**	**446**	**587**	**711**	**793**	**976**	**1,042**	**1,058**	**743**	**100 %**
مقدار النمو السنوي	-	111	140	124	82	183	66	16	90	
نسبة النمو السنوي	-	33%	31%	21%	12%	23%	7%	2%	16%	

المصدر: الميزانية المجمعة للبنك الاسلامي العربي في فلسطين للسنوات من 2015 الى 2022
يلاحظ من بيانات الجدول السابق رقم (7) ما يلي :

1. تمثل التمويلات الائتمانية المباشرة نصيب الأسد من مجموع التوظيفات بنسبة بلغت (96 %) من إجمالي توظيفات البنك عن سنوات البحث، وزادت قيمة التمويلات الائتمانية المباشرة للبنك من (311) مليون دولار الى (1028) مليون دولار بنسبة زيادة بلغت (231 %) خلال سنوات البحث ، وحققت الاستثمارات العقارية و الاستثمارات لدي بنوك إسلامية نسبة متدنية جداً من اجمالي التوظيفات بنسبة بلغت (3%،1%) وبقيمة (21، 7) مليون دولار من إجمالي توظيفات البنك عن سنوات البحث، وبلغ متوسط نتيجة النمو السنوية لنمو التوظيفات الاجمالية للبنك (90) مليون دولار سنوياً و بمتوسط نسبة مئوية سنوية بلغت (16%) سنوياً خلال سنوات البحث

وبناءً على ما سبق يرى الباحث:

ان البنك لم يقم بتنويع توظيفاته الاجمالية حيث ركز على التوظيف بعيداً عن تحمل المخاطرة حيث بلغت التمويلات المباشرة (96%) ، ومن المعلوم أنه كلما زاد حجم التوظيفات الإجمالية في المصرف ومعدلات نموها، كلما دل ذلك علي قيام المصرف بدور في التنمية الاقتصادية بصورة أفضل، وكانت سياسة المصرف تتجه نحو التوسع في المشاركة بصورة أكثر فعالية في تمويل القطاعات الاقتصادية، ولكنا نرى العكس ويعزي الباحث الى قيام بنك فلسطين عام 2016/4/27 (وهو أكبر بنك تجاري) بالاستحواذ على نسبة (52%) من اسهم البنك الاسلامي العربي بالإضافة الى استحواذ صندوق الاستثمار الفلسطيني على نسبة (33%) من اسهم البنك([36])، مما عكس سياسة ومنهج وفلسفة البنك غير الاسلامية على البنك.

سابعاً) الإجابة على السؤال الخامس من أسئلة البحث :

ينص السؤال الخامس على ما يلي : ما حجم ونسبة مساهمة البنك الاسلامي العربي في فلسطين في تقديم التمويل بصيغ الاستثمار والتمويل الاسلامية خلال الأعوام من 2015 إلى 2022 م ؟ وللإجابة على السؤال الخامس نورد ما يأتي :

جدول رقم (8) يبين صيغ الاستثمار و التمويل الاسلامية الإجمالية في البنك الإسلامي العربي (المبالغ بالألف دولار)

صيغ التمويل	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط	النسبة
بيوع للآمر بالشراء	271,563	372,933	484,666	579,935	678,934	722,146	690,265	775,366	525,359	76%
تورق(أوراق مالية)	7,974	6,989	50,625	58,781	92,315	112,457	190,292	124,619	79,633	12%
اجارة منتهية بالتمليك	24,577	34,969	10,215	5,019	62,155	78,125	88,004	95,271	45,421	7%
تمويل استصناع	3,450	4,930	7,814	28,006	30,125	32,105	30,710	35,251	20,932	3%
تمويل مضاربة	3,572	0	7,636	12,622	15,213	17,214	21,108	16,808	11,772	2%
حسابات مكشوفة	990	849	997	859	14,521	8,031	5,378	2,414	4,149	1%
المجموع	312,126	420,670	561,953	685,222	893,264	970,077	1,025,758	1,049,729	687,266	100%
مقدار النمو السنوي	-	108,544	141,283	123,269	208,042	76,813	55,681	23,971	92,200	
نسبة النمو السنوي	-	35%	34%	22%	30%	9%	6%	2%	17%	

المصدر: الميزانية المجمعة للبنك الاسلامي العربي في فلسطين للسنوات من 2015 الى 2022

يلاحظ من بيانات الجدول السابق رقم (8) ما يلي :

1. تمثل تمويلات بصيغة بيوع للآمر بالشراء(المرابحة الاسلامية) حوالي ثلاثة أرباع مجموع التمويلات بنسبة بلغت حوالي (76%) من إجمالي صيغ التمويل الاسلامية في البنك عن سنوات البحث، وزادت قيمة التمويلات الائتمانية المباشرة للبنك من (271) مليون دولار الى (525) مليون دولار بنسبة زيادة بلغت (94 %) خلال سنوات البحث، وبلغت نسبة الاستثمار في صيغة التورق و صيغة الاجارة المنتهية بالتمليك لدي البنك (12%،7%) و بمتوسط قيمة نسبة (79،45) مليون دولار من إجمالي توظيفات البنك بصيغ التمويل الاسلامية خلال سنوات البحث ، وبلغت نسبة الاستثمار في صيغة الاستصناع و صيغة المضاربة أدنى مستوياتها و نسبها لدي البنك (3%،2%) و بمتوسط قيمة نسبة (20،11) مليون دولار من إجمالي توظيفات البنك بصيغ التمويل الاسلامية خلال سنوات البحث.

وبناءً على ما سبق يرى الباحث:

ان البنك لم يقم بتنويع توظيفاته الاجمالية حيث ركز على التوظيف بعيداً عن تحمل المخاطرة حيث بلغت التمويلات بصيغة تمويل المرابحة للآمر بالشراء (76%) ، ومن المعلوم أن هذ ه الصيغة التمويلية قد وجهت لها انتقادات شديدة

1. التقرير السنوي للبنك الاسلامي العربي ، 2016، ص43.

لا نها تتقاطع بشكل كبير مع القروض الربوية في البنوك التجارية ودورها وأثرها التنموي يكون ضعيفاً في تحقيق التنمية الاقتصادية.

في المقابل يتضح أيضا التوجه الضعيف للبنك نحو صيغ التمويل ذات البعد التنموي مثل: التوظيفات في صيغة الاستصناع و صيغة المضاربة حيث بلغت أدنى مستوياتها و نسبها لدي البنك خلال سنوات البحث ويعزى ذلك من وجهة نظر الباحث الى تجنب البنك درجات المخاطرة وخصوصاً في ظل التحديات والمشاكل التي تواجه الواقع الفلسطيني نتيجة الانقسام الفلسطيني بين شطري الوطن واستيلاء حركة حماس على قطاع غزة عام 2006 والقيام بسياسة قطع رواتب الموظفين في قطاع غزة ن قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، مما ادى الى تركيز المصارف على التمويل بنظام المرابحة للتقليل من المخاطرة غير المحسوبة .

الإجابة على السؤال السادس من أسئلة البحث :

ينص السؤال السادس على ما يلي : ما حجم ونسبة مساهمة البنك الاسلامي العربي في فلسطين في تمويل القطاعات الاقتصادية ؟ ما أولويات أجندة تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الأعوام من 2015 إلى 2022 م ؟ وللإجابة على السؤال السادس نورد ما يأتي :

جدول رقم (9) يبين القطاعات الاقتصادية الإجمالية في البنك الإسلامي العربي (المبالغ بالمليون دولار)

القطاعات الاقتصادية	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المجموع	النسبة
تمويلات استهلاكية	57.07	80.78	123.63	135.07	148.68	187.11	189.46	181.18	**1,165**	19%
الأراضي	44.42	64.39	104.83	131.86	143.65	158.25	166.27	170.59	**1,086**	18%
عقارات وانشاءات	69.71	87.25	101.37	126.71	138.20	158.49	163.22	190.46	**1,081**	18%
قطاع عام	48.66	52.56	50.29	46.40	65.73	167.70	192.20	174.56	**966**	16%
تجارة بالجملة والمفرق	48.24	69.81	83.49	124.24	135.35	0.15	188.99	197.38	**866**	14%
الصناعة والزراعة	19.75	41.82	55.20	68.87	71.09	70.37	65.59	61.25	**491**	8%
القطاع الخدماتي	24.08	23.81	42.12	55.33	60.03	65.54	58.84	73.02	**403**	7%
المجموع	**312**	**420**	**561**	**688**	**763**	**808**	**1,025**	**1,048**	**6,058**	100%
مقدار النمو السنوي	-	47	43	64	37	81	202	1	46	-
نسبة النمو السنوي	-	34%	23%	28%	13%	36%	66%	0%	21%	-

المصدر: الميزانية المجمعة للبنك الاسلامي العربي في فلسطين للسنوات من 2015 الى 2022

يلاحظ من بيانات الجدول السابق رقم (9) ما يلي :

تصدرت التمويلات الاستهلاكية القطاعات الاقتصادية المختلفة التي قام البنك بتمويلها بما مجموعة (1,165) مليون دولار وبنسبة حوالي (19%) من إجمالي تمويلات القطاعات الاقتصادية خلال سنوات البحث ، و جاءت تمويلات العقارات والاراضي في المرتبة الثانية من القطاعات الاقتصادية المختلفة التي قام البنك بتمويلها بما مجموعة (1,186) و(1081) مليون دولار وبنسبة متساوية لكل منهما حوالي (18%) من إجمالي تمويلات القطاعات الاقتصادية خلال سنوات البحث، وجاءت تمويلات الخدمات و الصناعة والتجارة في المراتب الاخيرة من القطاعات الاقتصادية المختلفة التي قام البنك بتمويلها بما مجموعة (491) و (403) مليون دولار (8%)و(7%) لكل منهما على التوالي من إجمالي تمويلات القطاعات الاقتصادية خلال سنوات البحث، زادت قيمة تمويلات القطاعات الاقتصادية للبنك من (312) مليون دولار عام 2015 الى (1048) مليون دولار عام 2022 بنسبة زيادة بلغت (298 %) خلال سنوات البحث ، و بلغ متوسط نتيجة النمو السنوية لنمو تمويل القطاعات الاقتصادية للبنك (46) مليون دولار سنوياً و بمتوسط نسبة مئوية سنوية بلغت (21%) سنوياً خلال سنوات البحث .

وبناءً على ما سبق يرى الباحث:

ان البنك نجح في تنويع سلة تمويلاته للقطاعات الاقتصادية بصورة شبة متوازنة حيث توزعت التمويلات على مختلف القطاعات الاقتصادية، ومن الطبيعي في غياب استراتيجية موحدة للمصارف الاسلامية ان يكون التوجه نحو تمويل القطاعات الاستهلاكية وكذلك توضح تمويلات العقارات والاراضي التوجه نحو العقارات بشقيها نتيجة الزيادة السكانية الكبيرة التي يتمتع بها المجتمع الفلسطيني، وانعكاس طبيعي لمحاولة الفلسطيني في الحصول على مسكن للتشبث بأرضه وتامين السكن كاستراتيجية فلسطينية مقاومة والحد من الهجرة خارج الوطن .

الإجابة على السؤال السابع من أسئلة البحث :

ينص السؤال السابع على ما يلي : ما مساهمة في البنك الاسلامي العربي في فلسطين في توفير فرص العمل ، خلال الأعوام من 2015 إلى 2022 م ؟ وللإجابة على السؤال السابع نورد ما يأتي :

جدول رقم (10) يبين عدد الموظفين في البنك الإسلامي العربي

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط
عدد الموظفين	399	411	480	531	596	643	668	665	549
مقدار النمو السنوي	-	12	69	51	65	47	25	-3	33
نسبة النمو السنوي	-	3%	17%	11%	12%	8%	4%	0%	7%

المصدر: الميزانية المجمعة للبنك الاسلامي العربي في فلسطين للسنوات من 2015 الى 2022

يلاحظ من بيانات الجدول السابق رقم (10) ما يلي :

قام البنك بتوفير فرص عمل بلغت في عام2022 (665) وظيفة وهذا يتناسب مع زيادة التوسع الجغرافي للبنك خلال سنوات البحث ، وحقق البنك نسبة متوسط نمو متزايدة في الوظائف بلغت في متوسطها حوالي (7%) خلال سنوات البحث ، حقق البنك متوسط نمو متزايدة في الوظائف بلغت في متوسطها حوالي (33) وظيفة خلال سنوات البحث، قام البنك بزيادة ملحوظة ومطردة في عملية توفير فرص عمل حيث زادت نسبة الوظائف من (399) وظيفة عام 2015 الى (665) وظيفة عام2022 بنسبة زيادة بلغت حوالي (67%) خلال سنوات البحث.

وبناءً على ما سبق يرى الباحث:

رغم مساهمة المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في توفير فرص عمل مباشرة إلا ان دور البنك الاسلامي في توفير فرص عمل مباشرة لا يزال ضئيلاً ، بالمقارنة مع حجم القوي العاملة في فلسطين .

تاسعاً: أهم نتائج البحث

1. بلغ حجم الموجودات الاجمالية في البنك الاسلامي العربي عام 2015 (651) مليون دولار، في حين زادت هذه الودائع إلى (1,661) مليون دولار في نهاية عام 2022، بزيادة بلغت (1,010) مليون دولار .
2. بلغ المتوسط العام لمعدلات نمو الموجودات الإجمالية للبنك (13%)عن سنوات البحث
3. بلغ حجم الودائع الاستثمارية في البنك الاسلامي العربي عام 2015 (340) مليون دولار، في حين زادت هذه الودائع إلى (903) مليون دولار في نهاية عام 2022، بزيادة بلغت (563) مليون دولار و وتضاعفت بنسبة زيادة بلغت حوالي(166%) خلال سنوات البحث.
4. بلغ المتوسط العام لمعدلات نمو الودائع الإجمالية للبنك (14%) و تضاعفت الودائع البنك الإجمالية حوالي خمسة مرات خلال سنوات البحث .
5. زادت قيمة الموارد الذاتية للبنك من (65) مليون دولار الى (105) مليون دولار بنسبة زيادة بلغت (66 %) و يمثل راس المال المدفوع نسبة (73 %) من إجمالي الموارد الذاتية للبنك عن سنوات البحث.
6. تمثل التمويلات الائتمانية المباشرة نصيب الأسد من مجموع التوظيفات بنسبة بلغت (96 %) من إجمالي توظيفات البنك عن سنوات البحث و زادت قيمة التمويلات الائتمانية المباشرة للبنك من (311) مليون دولار الى (1028) مليون دولار بنسبة زيادة بلغت (231 %) خلال سنوات البحث.
7. تمثل تمويلات بصيغة بيوع للآمر بالشراء(المرابحة الاسلامية) حوالي ثلاثة أرباع مجموع التمويلات بنسبة بلغت حوالي (76%) من إجمالي صيغ التمويل الاسلامية في البنك عن سنوات البحث.

8. بلغت نسبة الاستثمار في صيغة الاستصناع و صيغة المضاربة أدنى مستوياتها و نسبها لدي البنك (3%،2%) و بمتوسط قيمة نسبة (20،11) مليون دولار من إجمالي توظيفات البنك بصيغ التمويل الاسلامية خلال سنوات البحث.
9. تصدرت التمويلات الاستهلاكية القطاعات الاقتصادية المختلفة التي قام البنك بتمويلها بما مجموعة (1,165) مليون دولار وبنسبة حوالي (19%) من إجمالي تمويلات القطاعات الاقتصادية خلال سنوات البحث.
10. جاءت تمويلات الخدمات و الصناعة والتجارة في المراتب الاخيرة من القطاعات الاقتصادية المختلفة التي قام البنك بتمويلها بما مجموعة (491) و (403) مليون دولار (8%)و(7%) لكل منهما على التوالي من إجمالي تمويلات القطاعات الاقتصادية خلال سنوات البحث.
11. قام البنك بتوفير فرص عمل بلغت في عام2022 (665) وظيفة وقام بزيادة ملحوظة ومطردة في عملية توفير فرص عمل حيث زادت نسبة الوظائف من (399) وظيفة عام 2015 الى (665) وظيفة عام2022 بنسبة زيادة بلغت حوالي (67%) خلال سنوات البحث.

أهم توصيات البحث

أولاً) توصيات للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين

1. ضرورة سعي المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين إلى زيادة وتوسيع حزمة تمويلاها للقطاعات الإنتاجية والمشروعات الاقتصادية الحيوية للاقتصاد الفلسطيني، لاسيما المشروعات الصغيرة التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني الفلسطيني وتعتبر ركيزته الأساسية.
2. ضرورة تغيير توجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين نحو الاستثمارات والتوظيفات طويلة الاجل وليس قصيرة الاجل والتي حيث تكاد تشكل معظم استثمارات هذه المصارف الى التوجه نحو الاستثمارات التنموية ذات الآجال الطويلة .
3. ضرورة تقليل تركيز و تفضيل المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين لأسلوب المرابحة والتسهيلات الائتمانية المباشرة على حساب صيغ التمويل الاسلامية الأخرى .
4. ضرورة زيادة المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين لحزم تمويلاتها بالصيغ والأساليب ذات الطبيعة التنموية طويلة الأجل مثل : صيغ التمويل بالمشاركة المنتهية بالتمليك أو المشاركة الدائمة و صيغ تمويل المضاربة و صيغ تمويل البيع التأجيري.
5. ضرورة توجيه اهتمام المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين الى القطاعات التنموية مثل: القطاع الزراعي و القطاع الصناعي، وأن يصبحا على سلم أولوياتها التمويلية للقطاعات الاقتصادية في فلسطين.
6. ضرورة قيام المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بدور فعال في إعادة بناء وتطوير البنية التحتية (الأساسية) للاقتصاد الفلسطيني بما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على عملية النمو العام وربط خطط التمويل بأولويات التنمية الفلسطينية واحتياجات المجتمع الفلسطيني.
7. زيادة وتوثيق علاقة المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين مع بعضها البعض وزيادة تعاونها فيما بينها مع ضرورة التكامل فيما بينها لا التنافس و إدراك أن التعاون فيما بينها هو الوسيلة الجيدة لخدمة العمل المصرفي الإسلامي .
8. يجب أن تكون لها رسالة تنموية حقيقية تلتزم من خلالها بمراعاة أهداف المجتمع الاقتصادية عند وضع استراتيجيتها العامة أو سياستها الاستثمارية أو عند دراسة وتقويم المشروعات التي تقوم بتمويلها مباشرة أو بالاشتراك مع غيرها من العملاء.
9. ضرورة قيام المصارف الإسلامية بالاهتمام بالتوظيفات طويلة الأجل و عدم الاقتصار والتركيز على التمويل قصير الأجل، واعتماد أسلوب تمويل المرابحة كأسلوب وحيد في منح التمويل، مع ضرورة تفعيل العمل بأساليب التمويل وصيغ الاستثمار المختلفة كالمضاربة والمشاركة والتأجير التمويلي، وذلك تحقيقا لأهدافها التي دعت إليها في غايات تأسيسها ،بتقديم التمويل اللازم لسد الاحتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة للاقتصاد الفلسطيني.
10. ضرورة دعم القطاع الصناعي والزراعي وخلق صناعات جديدة تساهم بشكل فعال في زيادة مساهمتها في تمويل هذه القطاعات والتي بدورها تساهم في زيادة تحقيق تنمية القطاعات الاقتصادية في فلسطين .

11. ضرورة زيادة الوعي بأهمية الاندماج لتكوين حجم أمثل للمصرف الإسلامي كخيار استراتيجي وتشكيل قوة مالية تستطيع مواجهة المنافسة المحتملة والقائمة على الموفورات الاقتصادية.

ثانياً) توصيات لسلطة النقد الفلسطينية.

1. ضرورة سعي سلطة النقد الفلسطينية لتكوين بنيان مصرفي تحتل فيه المصارف المتخصصة في تمويل الاستثمارات طويلة الآجل دورا هاما حيث يتمثل في أن غالبية المصارف المكونة للبنيان المصرفي عبارة عن مصارف تجارية مما يؤدى إلى تفضيل هذه المصارف للإقراض قصير .
2. دفع المصارف الإسلامية على إحداث تغيرات جوهرية في الاستثمار بمنحها إعفاءات ضريبية وإعادة النظر في التشريعات المصرفية التي تحكم المصارف الإسلامية وإعطاء صلاحيات لأجهزتها الرقابية وتحديد عقوبات رادعة لمخالفي التعليمات حفظاً على سلامة الجهاز المصرفي الفلسطيني .
3. مشاركة المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في تمويل وإنشاء مؤسسات التمويل الاستثماري المتخصصة مثل: بنوك الإسكان و البنوك الصناعية، البنوك الزراعية بما يخدم ويتكامل مع خطة التنمية الاقتصادية الفلسطينية.
4. إلزام المصارف الإسلامية على تنويع الصيغ والأدوات الاستثمارية الإسلامية لتحقيق العمق الإسلامي لوجودها وإتاحة الفرصة للمستثمرين للاستفادة منها بهدف تحقيق رسالة هذه المصارف في دعم التنمية الاقتصادية في فلسطين.
5. ضرورة قيام سلطة النقد الفلسطينية بوضع لوائح وتشريعات خاصة تنظم عمل الفروع الإسلامية وعلاقتها مع سلطة النقد الفلسطينية، وعدم تطبيق نفس الأنظمة والقوانين المطبقة على المصارف التجارية عليها، وإنشاء دائرة رقابة متخصصة للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين مدعومة بأصحاب الخبرات والكفاءات المصرفية المدربة .
6. تشجيع سياسة الاندماج بين المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بكافة الوسائل الفعالة، وتقديم كافة المساعدات التي تكفل تحقيق هذا الهدف.

مراجع البحث

أولا : الكتب .

1- أبوزيد، محمد عبد المنعم، (الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق) ، الطبعة الأولى ، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ،1996.

2- برنامج دراسات التنمية، (تقرير التنمية الاقتصادية في فلسطين 2018-2021)، جامعة بير زيت ، نيسان،2022.

3- البعلي، عبد الحميد محمود،(أساسيات العمل المصرفي الإسلامي الواقع والآفاق)، دار وهبة ،القاهرة ،الطبعة الأولى، 2021.

4- حبيب ، كاظم، (مفهوم التنمية الاقتصادية)،الطبعة الأولى ، دار الفارابي، الجزائر، 2004.

5- خالدي، خديجة،2005، (البنوك الإسلامية: نشأة، تطور، آفاق) ،بحث منشور في دفاتر MECAS ،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، العدد الأول ، ص100-120 ،2005.

6- رمضان، زياد سليم ، ومحفوظ، أحمد جودة، (إدارة البنوك)، الطبعة الثانية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،2019.

7- عاشور، يوسف حسين محمود ، (مقدمة في إدارة المصارف الإسلامية) ، الطبعة الأولى، فلسطين ، غزة، مطبعة الرنتيسي ،2002 .

8- عبد العزيز، سمير محمد ،(المدخل الحديث في تمويل التنمية الاقتصادية) ،مؤسسة شباب الجامعة ،القاهرة ، الطبعة الأولى، 2019.

9- عبد الله، خالد أمين، ،(العمليات المصرفية والطرق المحاسبية الحديثة) ، الطبعة الثالثة ، عمان، دار وائل للنشر ، 2002.

10- عجمية، محمد عبد العزيز، و الليثي ، محمد علي(التنمية الاقتصادية)، الإسكندرية ،الدار الجامعية، ،2001.

11- قاسم، منى،(صناديق الاستثمار للبنوك والمستثمرين)، الطبعة الأولى ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، 2002 .

12- لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين،(تقويم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية)،الطبعة الأولى ،القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي،1996.

13- منظور، ابن ،(لسان العرب) ، دار المعارف ،القاهرة ، المجلد الرابع، 2016.

14- نخبة من أساتذة الجامعات المتخصصين والخبراء ،(برنامج صيغ الاستثمار الإسلامية) ،المجلد الأول، مركز الاقتصاد الإسلامي للبحوث والدراسات والاستثمارات والتدريب ،1996.

ثانيا: رسائل ماجستير ودكتوراه غير المنشورة :

1- الطنبور ، خالد ناجح حريبي ،(دور الجهاز المصرفي في فلسطين و أثرة في تمويل التنمية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان،2018.

2- الفرا، محمد خالد، (مدى مساهمة المصارف الإسلامية في تنمية القطاع الزراعي في السودان)، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة النيلين، 2018.

3- الفرا، مرام محمد ،(دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية)، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين،2018.

4- فرحان ،حسن ثابت ، (دور البنوك المتخصصة في التنمية الاقتصادية)،القاهرة، جامعة القاهرة ،كلية التجارة ، أطروحة ماجستير غير منشورة ،2000الأسطل، أحمد، 2010دور بيانات التكاليف في تفعيل القدرة التنافسية في ضوء آليات الحوكمة "دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين.

5- الفليت، خلود ،(أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين)، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين،2012.

6- المشهراوي، أحمد حسين،(دور المصارف الاسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين)، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين،2015 .

7- المقرفي، سعيد بن أحمد بن علي ، 2005،(الاستثمار قصير الأجل في المصارف الاسلامية)، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الملك عبد العزيز المملكة العربية السعودية .

ثالثا: البحوث المنشورة وغير المنشورة

1- أبو معمر، فارس (دور البنوك في الاستثمار في فلسطين)، بحث منشور مجلة الجامعة الإسلامية بغزة ، المجلد العاشر ،العدد الأول ،2018 .

2- جبر، هشام ،(دور المؤسسات المالية الإسلامية في التنمية في فلسطين)،ورقة عمل مقدمة للمؤتمر المصرفي الأول في فلسطين، فلسطين، غزة ،مركز رشاد الشوا الثقافي، من 2-3 ديسمبر 1998م.

رابعا: النشرات والتقارير المالية السنوية :

1- البنك الإسلامي العربي، (دليل الخدمات المصرفية)، نشرة تعريفية، الادارة العامة، 2019.

2- البنك الاسلامي العربي، التقرير السنوي للبنك (2015-2022) .

3- سلطة النقد الفلسطينية، (نشرة تعريفية)، دائرة الأبحاث والتطوير، فبراير ، 2020.

سادساً: المراجع الإلكترونية - مواقع الشبكة العنكبوتية

1- موقع البنك الإسلامي العربي:http://www.arabislamicbank.ps / .

2- موقع البنك الدولي http:// www.albankaldawli.com

3- موقع سلطة النقد الفلسطينية (www.pma-palestine.org.).